المحاضرة العاشرة:

٣.الفساد الإداري في الجزائر خلال فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد(١٩٧٩-١٩٩١):

يمكن القول أن هذه الفترة هي المرحة التي بلغ فيها الفساد في الجزائر ذروته حيث أصبح الفساد بكافة أشكاله ظاهرا للعيان بعد أن عرف في فترة الرئيس بومدين مستويات معينة وإن كانت غير ظاهرة للعيان كما هو الشأن في المرحلة الشاذلية حيث أصبح الفساد الداري والسياسي وسيلة للإثراء الغير مشروع من قبل كبار المسؤولين والموظفين الحكوميين حيث أن غياب الرقابة واللامسوؤلية عند المسؤولين والموظفين شجع على تنامي ظاهرة الفساد الإداري بمختلف أشكالها وعلى مختلف المستويات الإدارية والحكومية، وبين الأمثلة الشاهدة على تفشي هذه الظاهرة في هذه الفترة بالذات ما قام به الجنرال بلوصيف من اختلاس لقيمة معتبرة من الأموال والتي قدرت بخمس وأربعين (٤٥) فرنك فرنسي و١٠ مليون دينار جزائري كما اتهم الرئيس السابق أحمد بن بلة الرئيس الشاذلي بن جديد باختلاس ما قيمته عشرة (١٠) إلى خمسة عشر (١٥) مليار دولار كما اتهم رئيس الوزراء السابق عبد الحميد الإبراهيمي كبار المسؤولين السياسيين والاقتصاديين باختلاس ما قيمته (٢٦) مليار دولار وذلك عن طريق عقد صفقات البترول والغاز مع الشركات الأجنبية.[١]

وما يلاحظ عن هذه الفضائح أنها تعبر عن المستوى الذي بلغه الفساد الإداري والذي كان في كثير من الأحيان طريقا مباشرا للفساد السياسي وهو ما يعبر عنه بالفساد الكبير لأن إبرام العقود وتزوير الوثائق لا يمكن أن يمر إلا عن طريق الإدارة.

---

[١]- عنترة بن مرزوق ومصطفى عبدو: مرجع سابق ص ٧٣ نقلا عن:
Tayeb Said-Amer, l'Algérie a son avenir, Alger : Edition El Hikma 2000 P26.

لقد أصبح الفساد في المرحلة الشاذلية يسري تحت شعار "كل شيء مسموح به" من طرف القوى النافذة في دواليب الحكم والإدارة وأصبح الفساد يحدث باسم إنشاء وتشييد المعالم الرمزية كبناء رياض الفتح الذي أوكلت مهمة إنجازه لشركة كندية لم تحترم في صفقته القوانين المتعلقة بعقد الصفقات، ولولا تفشي الفساد الإداري لما أمكن أن يحدث هذا.

والملاحظ أن النظام تبنى هذه السياسة والمتمثلة في انتهاج سياسة "من أجل البحث عن حياة أفضل وذلك لنسيان وتجاهل السياسة البومدينية القائمة على التسلط والشعبوية وإدخال الشعب في مرحلة العصرنة كما يزعم، عير أن الواقع يثبت أن مرحلة الشاذلي تميزت ببروز الأشكال المختلفة للفساد خاصة الإداري منه كالتسيب والشعبوية في التسيير والرشوة.

إن هذه السياسة الفاسدة تتضح أكثر من خلال فتح الدولة لأسواق الفلاح[٢] التي سمحت باستنزاف هائل للموارد المالية وانتهاج سياسة التدعيم للأسعار، وقد بدأت قضايا الفساد تظهر للعيان ابتداء من منتصف الثمانينات وذلك لتدهور أسعار البترول التي من خلالها تم الكشف عن أقنعة النظام الفاسد ويعد عبد الحميد الإبراهيمي أول من وضع أرجله في قضايا الفساد وذلك من خلال التصريح الناري الذي أدلى به بعد أحداث أكتوبر ١٩٨٨ باتهامه حول ضلوع مسؤولين في سرقة ٢٦ مليار دولار كما أكد أن عدة قضايا فساد هي رهن التحقيق من طرف العدالة.

ولقد كشفت أحداث الخامس من أكتوبر عن الوجه الحقيقي للفساد الذي كان مستشري في هذه المرحلة كما أماطت اللثام عن الوجه الحقيقي للبلاد وهذا كنتيجة حتمية للفشل الذريع لسياسة التصنيع والتعمير العشوائي والتفريط في الأرياف وأظهرت للعيان "طهارة الجيش عن آية

---

[٢] - عنترة بن مرزوق ومصطفى عبدو: مرجع سابق ص ٧٤ نقلا عن:
HadjadjDjilili, corruption etdémocratie en Algérie, Paris la dispute 2001 PP 51-52.

الفساد الشامل وانكشفت سياسة الحزب الواحد في وضح النهار والهوة السحيقة بين النخب المنبوذين والتفكيك الشامل للبنى الاجتماعية".[٣]

٤. الفساد الإداري في الجزائر في ظل المرحلة الانتقالية (١٩٩١. ١٩٩٧):

تعد هذه المرحة من تاريخ الجزائر من أصعب واعقد المراحل التي مرت بها الجزائر في تاريخها وذلك لما ميزها من شغور مؤسساتي كبير مما فتح الباب واسعا على مصراعيه لتفشي الفساد بمختلف أشكاله. فغياب آليات الرقابة وانشغال الرأي العام بالأوضاع الأمنية مهد لتفشي مختلف مظاهر الفساد الإداري حيث أصبحت الرشوة والمحسوبية في تعامل الإدارة مع المواطنين من البديهيات إن لم نقل من ضروريات العمل في أبجديات الإدارة الجزائرية. ذلك أن الرشوة أصبحت من الشروط الضرورية للحصول على وظيفة أو منصب عمل. بل وفي بعض الأحيان وصل الأمر بالموظف الإداري إلى طلب الرشوة من المواطن من اجل أن يقدم له خدمة هي في الأساس من واجبات الموظف اتجاه المواطن. لقد عرفت هذه الفترة جريمة بشعة راح ضحيتها الرئيس الراحل محمد بوضياف ذلك انه كان دائما ينادي بضرورة محاسبة المسؤولين الفاسدين خاصة الطبقة المتمثلة في نخبة الجيش والطبقة التكنوقراطية وعلى رأسها المدراء العامون للشركات الوطنية.

إن هذه الطبقة أدركت تماما بان الرئيس بوضياف ماض قدما نحو عملية التطهير والمحاسبة خاصة بعد فتح ملف قضية بلوصيف واتهامه باختلاس العام. فكان لا بد على هذه الطبقة من التخلص من الرئيس الذي أصبح يهدد مصالحها، فكان مصيره أن لقي حتفه. مما فتح الباب واسعا نحو عملية النهب واختلاس المال العام حيث بلغت الأموال المهربة نحو الخارج في هذه الفترة ما يقارب 16,7 مليار دولار.

---

[٣]- - عنترة بن مرزوق ومصطفى عبدو: مرجع سابق ص ٧٥ نقلا عن: عبد الحميد لمام "ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر" رسالة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والإعلام، فرع تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ص١١٣.

إن ما يميز هذه المرحلة أن الفساد بكافة أشكاله لم يكن كما كان عليه في السابق بكونه وسيلة لإبعاد الخصوم السياسيين في العهد البومديني. أو وسيلة للإثراء كما هو عليه الحال في المرحلة الشاذلية بل أصبح في هذه المرحلة ظاهر للعيان، ومستفحلا في مختلف الأجهزة والقطاعات، وذلك نتيجة للفراغ المؤسساتي الذي عاشته البلاد، وضعف الجهاز القضائي الذي يحاسب ويطبق القانون على هؤلاء المفسدين.[٤]

٥. الفساد الإداري في الجزائر (١٩٩٧. ٢٠٠٩):

تعتبر هذه المرحلة بداية تعافي الجزائر من ظاهرة الإرهاب التي راح ضحيتها الآلاف من الأبرياء والملايير من الخسائر المادية حيث عملت الدولة على استتاب الأمن والاستقرار من أجل توفير مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في ظل الارتفاع المحسوس لأسعار البترول حيث بلغت مستويات قياسية مما جعل الجزائر تدخل في بحبوحة مالية لم يسبق لها نظير. وإذا كان الفساد الإداري في المرحلة السابقة كنتيجة للمشكلة الأمنية والفراغ المؤسساتي للدولة فان تنامي الفساد في هذه المرحلة يرجع بدرجة كبيرة إلى البحبوحة المالية للدولة حيث أن هذه الأخيرة أطلقت مشاريع ضخمة خصصت لها أموال معتبرة ومثال ذلك مشروع الإنعاش الاقتصادي الذي جاء به رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة وبما أن البنوك هي الممول الأساسي للمشاريع الاقتصادية فان ظاهرة الفساد الإداري استفحلت أكثر في هذا القطاع " فتحولت هذه البنوك إلى اتجاه واحد هو تشجيع تنامي الرشاوى والاختلاسات التي تحولت إلى مشاهد يومية مألوفة فلم ينجو أي قطاع بنكي من هذه المظاهر والأشكال المختلفة التي خلفت خسائر بلغت سنة ٢٠٠٥ فقط ١٦٤ مليار دينار جزائري، ولو أن فضيحة الخليفة يعتبرها الكثير بأنها أكبر فضيحة مالية، إذ تعرف بأنها فضيحة القرن ومع ذلك فإنها في الحقيقة

[٤]- - عنترة بن مرزوق ومصطفى عبدو: مرجع سابق ص ٧٥، ٧٦.

بمثابة الشجرة التي تغطي الغابة ذلك أن القطاع البنكي الخاص لا يمثل في الحقيقة إلا ٦% من البنوك التي يسيطر عليها القطاع العمومي فالقضايا المتعلقة بالاختلاسات لا يمكن أن نتصور حجم الخسائر التي لحقتها ففي سنة ٢٠٠٥ فقط قامت مصالح الدرك الوطني بفك خيوط ١٠٣٨ قضية اختلاس تضاف إليها ٦٨٩ قضية تم تأسيسها سنة ٢٠٠٦".[٥]

إضافة إلى هذا فان الأموال المهربة نحو الخارج قد بلغت أكثر من (٢٥) خمسة وعشرون مليار دولار ما بين ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٧ حسب الخبير الاقتصادي عبد الرحمان الحاج ناصر٦ وان مما يدل على تنامي ظاهرة الفساد في الإدارة الجزائرية هو قلة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر حيث أن المستثمر الأجنبي يهرب من كل بلد تنتشر فيه أمراض البيروقراطية، والرشوة، فحسب الدراسة التي قامت بها الوكالة الفرنسية للاستثمار (AFIL) في منطقة حوض المتوسط فان الجزائر احتلت المركز الخامس وراء كل من مصر والمغرب.[٧]

وبالرغم من الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة الجزائرية للحد من ظاهرة الفساد والتي نذكر منها توقيع الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الفساد سنة ٢٠٠٣ حيث إن هذه الاتفاقية تلزم الجزائر باستحداث تشريعات خاصة لمكافحة الفساد. غير أن استجابة الجزائر لهذا البند من الاتفاقية كان متأخرا نوعا ما حيث صدر قانون مكافحة الفساد لأول مرة منذ الاستقلال وفق المرسوم الرئاسي ٠٦ /٠١ / الصادر في مارس ٢٠٠٦م.[٨]

---

[٥]- عمر هيمي "البنوك في الجزائر شباك لحرف الفساد" أسبوعية الحقائق العدد ١٩، من ٠٣ إلى ٠٩ مارس ٢٠٠٧ ص ١٤.

[٦]- مصطفى عبدو: مرجع سابق ص ١٢٨ نقلا عن:
Mohammed Hachmaoui, interview avec AbderrahmaneHadjnacer « Pas d'économieperformante sans démocratie » El Watan N°4851, 28 Octobre 2006.

[٧]- مصطفى عبدو:مرجع سابق ص ١٣٩ نقلا عن:
ElkadiIhsene, « l'Algérieune destination » milige des IDE en méditerranée, El Watan N°107, 04 au 10 juin 2007 P04.

[٨]- الجمهورية الجزائرية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم ٠١/٠٦ يتضمن نص القانون المتعلق بمكافحة الفساد العدد ١٤ من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ ٠٨ مارس ٢٠٠٦.

حيث ضم هذا القانون ثلاثة وسبعون مادة ارتكزت أساسا تجريم كل من يقوم بهذا الفعل والتركيز على التعاون الدولي في مكافحة هذه الظاهرة مع اعتبار المعيار المادي الوسيلة الأساسية في التعامل مع قضايا الفساد.[٩]

إلا أن مؤثرات الفساد لا تزال توحي بتنامي الظاهرة رغم دخول قانون مكافحة الفساد حيز التنفيذ ومما يدل على صحة كلامنا هو تراجع الجزائر على سلم الحكم الصالح إلى المرتبة ١١١ دوليا العام ٢٠٠٩ بعد أن ظلت تراوح الرتبة ٨٠ في الأعوام السابقة، كما أن الصفقات المشبوهة فد طالت قطاعا يفترض انه القطاع الأكثر التزاما بمبادئ المحاسبة والنزاهة ألا وهو قطاع الأمن ضف إلى ذلك حجم نهب المال العام الذي وصل في حالة واحدة هي حالة البنك الوطني الجزائري ما يعادل ٢٨٧ مليون دولار.[١٠]

وإذا علمنا أن قضايا الفساد التي فتحت في المحاكم وصل إلى إدانة أكثر من ٥٠٠٠ شخص كما جاء في تقرير قدمه وزير العدل حافظ الأختام الطيب بلعيز في ١١ ديسمبر الماضي ردا على سؤال شفوي في البرلمان أن ٤٧٩ قضية فساد تمت إحالتها على المحاكم خلال السنة المنقضية ٢٠٠٩ أدين فيها ٦٧٣ ، ولاحظ أن عدد قضايا الفساد التي طرحت على المحاكم انخفض بقليل مقارنة مع سنة ٢٠٠٨ التي سجلت بها ٨٠٧ قضية فساد، أدين فيها ١٦٩٤ شخص وأشار تقرير الوزير إلى انه تم تسجيل ما مجموعه ٢٦٩١ قضية فساد تم التحقيق فيها وإحالتها إلى المحاكم منذ بدا تطبيق قانون مكافحة الفساد عام ٢٠٠٦ ، تمت بشأنها إدانة أكثر من خمسة آلاف شخص.

فظاهرة الفساد أخذت أبعادا خطيرة جدا ومن الطبيعي أن تتحرك الخيوط هنا وهناك لمقاومة حملة مكافحة الفساد وإعطائها تفسيرات سياسية تحت مسميات عديدة من تصفية

---

[٩]- مصطفى عبدو:مرجع سابق ص ١٦٩.

[١٠]- د. بشير مصطفى، فساد يهدد الدولة، الشروق اليومي، العدد ٢٨٦٥، الخميس ٤ مارس ٢٠١٠ ص ١٧.

الحسابات إلى الكماشة تأخذ الصغار وتترك الكبار... هو الأمر الذي لا يقتضي التوقف استجابة لهذه الإرادات بل يجب أن تجمع القوى لتدمير بنيان الفساد المهيكل من القاعدة إلى القمة فهزم الفساد ليس بيت عنكبوت كما قد يتصور البعض يمكن بين عشية وضحاها أن يزول بل هو عش للدبابير وأفعى سبعة رؤوس لا يصلح معه إلا ما جاء على لسان رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في خطابه في افتتاح السنة القضائية ٢٠١٠ ،"إننا لنقف بكل حزم ضد الفساد بجميع صوره وأشكاله وقد اعددنا من الآليات التشريعية والتنظيمية التي تمكننا من ذلك ستتعزز قريبا بتنصيب لجنة وطنية لهذا الغرض ولا بد أن ينال كل ذي مفسدة جزاءه على يد القضاء وطبقا لقوانين الجمهورية".[١١]

أساسيات الحكم الراشد:

سيادة القانون:يجب أن تتسم الأطراف القانونية بالعدالة، ولا بد من توخي الحياد في إنفاذها وخصوصا القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان.

المساءلة: يجب أن يكون صناع القرار في الحكومة مسؤولين أمام أعضاء البرلمان الذين يمثلون الجمهور العام.

المشاركة: يجب أن يكون لكل الرجال والنساء صوت في عملية صنع القرار سواء بصورة مباشرة أو من خلال مؤسسات وسيطة شرعية تمثل مصالحهم، وتستند هذه المشاركة الواسعة الى حرية التعبير وتكوين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

الشفافية:تعني حرية تدفق المعلومات التي يجب أن تكون متاحة بصورة مباشرة لأولئك المهتمين بها .

---

[١١]- فاروق أبو سراج الذهب، المشهد السياسي في الجزائر، تساؤلات المجتمع ومسؤوليات السلطة، مجلة النبأ العدد ٤٧٠، دار البنا، المرادية، الجزائر، مارس ٢٠١٠ ص ٠٨.

الرؤية الاستراتيجية: يجب أن يمتلك القادة والجمهور العام منظورا عريض وطويل الأجل فيما يتعلق بالحكم الرشيد، كما ينبغي أن يكون هناك فهم للتعقيدات التاريخية والثقافية والاجتماعية التي يتشكل وسطها ذلك المنظور .

الأساس الذي يقوم عليه مفهوم الحكم الرشيد هو عملية نزع "القداسة" عن السلطة ونقلها للمجتمع والأفراد، وهو مفهوم حديث النشأة، برز منذ الثمانينيات من القرن الماضي، وهو يعكس أساسيات الإصلاح والكفاية الإدارية في قيادة الدولة للمجتمع بسيادة القانون، ويسعى المجتمع من خلاله، في المقابل، إلى مزيد من المشاركة وتفعيل نفسه مدنيا.